# دراسة في المصادر والمنهج

**الأستاذ إبراهيم بن مهية**

**جامعة الأمير عبد القادر**

## 1-المصادر المعتمدة ومنهجية الطبري إزاءها:

### 1-1- المصادر المعتمدة:

لقد اعتمد الطبري بشكل بارز، على مصادر أربعة، استقى منها أكثر أخباره عن الفتنة الكبرى (إذ ساق من هذه المصادر 380 خبرا من جملة 465 خبرا، هي مجموع أخبار الفتنة). وأول هذه المصادر، ((كتاب الفتنة ووقعة الجمل)) لسيف بن عمر التميمي الذي روى 149 رواية، أخذها من طريق 38 شيخا وقد بعث بها إلى الطبري – مكتوبة – شيخه السري، الذي نقلها عن تلميذه سيف، وهو شعيب بن إبراهيم وكلهم من بني تميم، وهو طريق مأمون – نوعا ما –[1]، مع استثناء روايتين بعث بهما إلى الطبري – كتابة أيضا – شيخه العجلي، نقلها من مصدر شيعي غير مأمون وهو نصر بن مزاحم العطار[2].

ولئن كان سيف – ذاته – ضعيفا في رواية الأحاديث النبوية، وذلك بسبب ضرورة التشدد التي يقتضيها المنهج الحديثي الصارم، فإن أصحاب هذا المنهج وهم المحدثون قد دافعوا عن سيف في مجال الأخبار واعتبروه عارفا بها بل عمدة فيها.

---

1 الرازي: الجرح والتعديل، 4، ص: 285. ابن حبان: الثقات، 8،ص:302، 309. ابن حجر: تهذيب التهذيب ،4،ص:259.

2- الطبري: تاريخ: مج2،ص :553،543،539،535،534 .

وثاني المصادر، ((كتاب التاريخ)) لشيخ الطبري، عمر بن شبة، يضاف إليه كتبه الأخرى مثل ((مقتل عثمان، كتاب المدينة، البصرة، الكوفة، مكة )). وعدد رواياته تقارب الستين وهو يرويها كلها — إلا واحدة — عن شيخه المدائني، الذي له كتاب ((تاريخ الخلفاء الكبير)) إلى جانب كتب أخرى مثل ((مقتل عثمان، الجمل، الخوارج، الغارات، النهروان، بني ناجية)) وقد استند المدائني في أخباره تلك إلى ما يقارب ثلاثين شيخا، ولولا الضعف الذي يعتري بعضهم (كأبي مخنف) وجهالة بعض أخر لكان هذا المصدر من أوثق ما كتب في الفتنة [1]. ولذلك لم يجد المحدثون سواه بعد تنقيته من الأسانيد الواهية، فقد قال ابن حجر" وقد جمع عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة قصة الجمل مطولة وها أنا ألخصها وأقتصر على ما اورده بسند صحيح أو حسن وأبين ما عداه ....." [2]

وثالث المصادر، ((كتاب طبقات الصحابة الكبير)) لمحمد بن سعد، الذي روى أكثر من خمسين رواية، كلها — إلا واحدة — عن شيخه الواقدي من خلال كتاب ((الطبقات)) وكذا كتاب ((التاريخ)) أو من كتبه الأخرى، ككتاب ((الردة والدار)) وكتاب ((الجمل)) ... وعدد شيوخه 28، على اختلاف درجاتهم في الجرح التعديل، أما شيخه الواقدي فقد مال المحدثون إلى تركه رغم وجود من وثقه خصوصا في الأخبار، ولولا ذلك لا اعتبرناه أوثق المصادر، لوثاقة تلميذه ابن سعد[3]. ورابع المصادر ((كتاب تاريخ الخلفاء الكبير))، لهشام بن محمد الكلبي الذي روى 120 رواية كلها

---

1ابن حجر: تهذيب التهذيب، 7،ص:404-406. ولسان الميزان،4،ص:253-254. ابن النديم: الفهرست، ص :453-467،496-498.

2ابن حجر: فتح الباري 13 ص 45.

3ابن حجر: تهذيب التهذيب ،9،ص:161، 323-326. ابن النديم: الفهرست ،ص :443، 446-447.

– إلا واحدة – عن شيخه أبي مخنف الأزدي من خلال كتبه ((صفين، أهل النهروان، الغارات، الخريت بن راشد وبني ناجية .....))[1]، أما كتاب ((الجمل)) فقد فضل الطبري إيراده من طريق ابن شبة عن أبي مخنف لأن اتفاق المحدثين حاصل على ضعف هشام أكثر من شيخه.

## 1-2- ملامح منهجية الطبري إزاء هذه المصادر

إذا علمنا أن الطبري قد تحرج من هذه المصادر كلها، فلم يقبلها في التفسير ولا في الحديث فان لقائل أن يتساءل : كيف تسنى للطبري – ما دم يعلم ضعف مصادره في الميزان الحديثي – أن يطمئن إلى ما تورده من أخبار عن الصحابة الكرام ؟ والجواب أن الاعتذار للطبري ممكن من وجوده:

**- أولها** : أن هؤلاء الإخباريين – على ما فيهم أو في أسانيدهم من ضعف – قد عرف عنهم انهم اختصوا – دون غيرهم – بجمع الأخبار وكتابة التواريخ، وهو ما لم يلتفت إليه غيرهم الا عرضا – وربما كان ذلك بحجة اشتغال غيرهم بصياغة علوم القران والسنة لصيانة هذا الدين – ولذلك قال ياقوت :".... وإذا رجع إلى التاريخ حكى عن الكلبي وابنه هشام والواقدي، وغيرهم فيما يفتقر إليه ولا يؤخذ الا عنهم"[2].

**- ثانيها** : أن هؤلاء الإخباريين متقاربون في الضعف، فأذا كان ((سيف)) قد ضعف في الحديث دون الأخبار، فأننا سنجد أن أبا حاتم يقول عنه :" يشبه حديثه حديث الواقدي "[3]. علما بأن الواقدي ضعيف الحديث وأن وثق عند البعض، بينما

1ابن حجر: لسان الميزان،6،ص: 196. ابن النديم: الفهرست، ص: 435-443.

2 وحول المصادر الأربعة أنظر: الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب،ص :30-41

3ياقوت: معجم الأدباء، 6 ص 441

نجد الذهبي يقول عن أبي مخنف :" هو من بابة سيف بن عمر التميمي وعبد الله بن عياش المنتوف"[1]. علما بأن سيفا عمدة في التاريخ وابن عياش إخباري صدوق[2] وقد صرح إبن تيمية بأن أبا مخنف – على ضعفه – أحسن حالا من أكثر رواة الشيعة، إذ قال : "... إنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب وبالإلحاد وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف ... وهشام ... وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل العلم مع أن امثال هؤلاء هم اجل من يعتمدون عليه في النقل إذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والإفتراء ممن لا يذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرجال ..."[3]

- **ثالثها** : أن البطري قد صرح بأنه عمد إلى أخبار بعض هذه المصادر فطرحها جانبا و لم يذكرها في تاريخه لوضوح الكذب فيها يقول – مثلا – عن أسباب مسير الثوار إلى عثمان عند الواقدي :"... وأما الواقدي فإنه ذكر ... أمورا كثيرة، منها ما تقدم ذكره ومنها ما أعرضت عن ذكره كراهة مني ذكره لبشاعته " [4] ولما أورد مراسلات معاوية التي يرويها عن هشام عن أبي مخنف، أعقبها بقوله : " فذكر مكاتبات جرت بينهما كرهت ذكرها لما فيه مما لا يحتمل سماعها العامة "[5]. وقال

---

1الرازي: الجرح والتعديل ،4،ص 278

2المصدر نفسه، الهامش.

3ابن تيمية، مناهج السنة 1، ص 13.

4الطبري: تاريخ، مج2، ص 488 .

5المصدر نفسه، ص589

أيضا عن أسباب قتل عثمان :"... فأعرضنا عن ذكر كثير منها لعلل دعت إلى الإعراض عنها ونذكر الآن كيف قتل ..."[1].

- **رابعها** : أن الطبري – في استشهاده بما يرويه الضعفاء – لم يكن بدعا من المحدثين، إذ قال ابن تيمية " .... وقد يروي الإمام أحمد واسحق أحاديث تكون ضعيفة عندهم لإتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليعتبر بها ويستشهد بها، فأنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد له إنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذابا في الباطن ليس مشهورا بالكذب بل يروي كثيرا من الصدق فيروي حديثه فليس كل ما رواه الفاسق يكون كذبا بل يجب التبيين في خبره، ... فيروا لتنظر سائر الشواهد : هل تدل على الصدق أو الكذب، وكثير من المصنفين يعز عليه تمييز ذلك على وجهه بل يعجز عن ذلك فيروي ما سمعه كما سمعه، والدرك على غيره لا عليه، وأهل العلم ينظرون في ذلك وفي رجاله وفي إسناده"[2]. هذا عن خبر الفاسق من الضعفاء، أما خبر البدعي الذي يعتنق مذهبا غير ما عليه الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة، لا يوجب له أن يكون كل ما رواه صدقا، كما أن كونه من الشيعة لا يجب أن كل ما رواه كذبا، بل الاعتبار بميزان العدل ... "[3]. وميزان العدل هو أن تعرض روايات الإخباريين على ما صح عند المحدثين من الروايات الموثوقة .

- **خامسها** : أن الطبري قد وجد عند الإخباريين مادة تاريخية غزيرة تحتوي على تفاصيل كثيرة للأحداث فإذا ما عرضنا هذه التفاصيل على ميزان العدل (أي الروايات الموثوقة – وهي قليلة–) لم نعثر لها عن ذكر، أصلا، بل لن نجد فيها ما يفند

1المصدر نفسه، ص 493

2ابن تيمية: مناهج السنة 4، ص 15-16.

3المصدر نفسه، ص 84.

تلك التفاصيل ولا ما يؤيدها وفي هذه الحالة اكتفى الطبري بعرض روايات الإخباريين بعضها على البعض لننتقي ما تعاضد منها فنطمئن إليه بسبب مجيئه من أكثر من طريق فرغم ما قد يكون في أسانيدها من ثغرات إلا أن ورود الخبر من عدة طرق - من جهة — وعدم وجود ما يخالفه في الصحيح — من جهة أخرى — مشعر بعدم تأثير تلك الثغرات على صحة الخبر — أما إذا تناقضت روايات الأخباريين في تفاصيل لم تتطرق إليها الروايات الصحيحة ولم تفصل فيها وجب علينا أن نفاضل بين الإخباريين أنفسهم، فالمدائني وسيف أفضل عند المحدثين من الواقدي وهشام الكلبي كما أن بعض روايات سيف ارجح من روايات المدائني لوثاقة الإسناد، وأحيانا يكون العكس وكذلك الأمر بالنسبة للواقدي والكلبي، وهذا المنهج الذي دعانا الطبري إلى تطبيقه على هؤلاء الإخباريين هو من صميم المنهج الحديثي الصارم، وليس افتئاتا عليه إذ يقول السيوطي : " وأما الضعف لفسق الراوي أو كذبه لا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الأخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه من كونه منكرا أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام (يقصد ابن حجر) قال : بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق أخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى الحسن (يقصد لغيره )"[1].

و أما إذا أورد الطبري خبرا تفصيليا من طريق ضعيف وأعقبه بخبر مناقض له من طريق أخر مثله في الضعف، ولم نستطع الترجيح بينهما، فلا مناص عندئذ من التوقف في الحكم على أحدهما بالقبول أو القطع على الأخر بالرد وقد صرح الطبري

1السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف) بدو تاريخ، مطبعة السعادة، دار الفكر مصر،. ج1، ص 177.

بذلك في بداية تاريخه حين قال : "... ولو صح سند أحد الخبرين اللذين ذكرتهما لقلنا به، ولكن في أسانيدهما نظرا، فلم نستجز قطع القول بتصحيح ما فيها الخبر"[1].

**2- بقيه مصادر الطبري ومنهجيته إزاءها :**

**2-1- لمحة عن المصادر الأقل اعتمادا :**

لجأ الطبري – أثناء تلك المصادر – إلى بث بعض روايات المحدثين الصحيحة ومعها أيضا بعض روايات الإخباريين [2] الأقل شهرة من أولئك الأربعة السابق ذكرهم. فقد أورد عن الإمام المحدث" عبد الله بن المبارك "18 رواية نقلها إليه شيخه عبد الله بن شبويه المزري " بسند موثوق وقد أسندها ابن المبارك – بدوره – إلى ثمانية من شيوخه أغلبهم ثقات وعلى رأسهم الإخباري جرير بن حازم بأسانيد مختلفة ثم يونس بن يزيد الأيلي بإسناده الشهير عن الزهري ...

كما أورد الطبري حجما يكاد مماثلا من الأخبار عن أحد الإخباريين وهو "عمرو بن حماد بن طلحة القناد" ومعه أخباري أخر مجهول وكلاهما يروي عن والد المجهول وهذا الأخير يروي عن أبيه ... ثم يتفرغ إسناد هذا المصدر إلى شيوخ سبعة، بعضهم في غاية الضعف مثل " محمد بن السائب الكلبي "، واخرون مختلف في توثيقهم مثل : ابن إسحاق، وهارون بن سعد".... وقد نقل أخبار هؤلاء إلى الطبري

1 الطبري: تاريخ، مج: 1، ص 42.

2 وحول أسانيد بقية المصادر، أنظر: الفصلين الأخيرين من الدراسة التي أجريتها لنيل الماجستير والموسومة بـ (روايات الفتنة الكبرى ورواتها في تاريخ الطبري) ونسخها الأصلية بمكتبة جامعة الأمير عبد القادر (قسم الدوريات) .

شيخه "عفر بن عبد الله المحمدي "، وعموما فإنه ليس أمامنا إلا أن نعامل هذا المصدر بمثل ما نعامل به مصادر الإخباريين المعتمدة.

واصح أسانيد المحدثين عند الطبري ما نقله عن شيخه " يعقوب بن إبراهيم الدورقي " الذي روى له أكثر من ست روايات – إحداهما وردت إلى يعقوب من طريقين – وكلها مروية عن مشاهير الرواة الثقات في الحديث (إبن علية، معتمر بن سليمان، عبد الله بن إدريس )، بل أن الطبري قد صرح بأنه طريق المحدثين، وحاكم روايات سيف – وهو أفضل الإخباريين – إلى روايات يعقوب هذا باعتباره أفضل المحدثين وأصحهم إسنادا، ولما انتهى الطبري من سرد أخر رواية له علق قائلا: "الحمد الله على ما قضى وحكم..".

وأورد الطبري عددا مماثلا من الأخبار. عن أضعف شيوخه وهو " أحمد بن ثابت الرازي " بسند منقطع انقطاعا ظاهرا عن الإخباري " أبي معشر " وهو ضعيف، ورواياته كلها مرسلة بغير إسناد ومع ذلك فينبغي أن نعاملها بما نعامل به روايات غيره من الإخباريين .

كما أن للطبري روايات أربع عن شيخه المحدث " احمد بن أبي خيثمة " بسنده عن محدثين ثقات ينتهي إلى الإمام الزهري وهو طريق المحدثين .

وللطبري أيضا روايات أربع عن أحد شيوخه المجاهيل بسنده إلى أحد مؤرخي الشيعة وهو "نصر بن مزاحم العطار" الذي تعتبر طريقه إحدى طرق الإخباريين لكنها من أسوئها حالا، لكون الاختلاق والتحريف واضحين فيها أشد ما يكون الوضوح سندا ومتنا.

## 2-2- لمحة عن المصادر العابرة

أما المصادر العابرة التي استقى منها الطبري عددا قليلا جدا من الروايات (روايتين أو ثلاث) فان منها ما يمكننا أن نصطلح عليه أنه " مصدر حديثي " لانعدام الثغرات أو قلتها – في أسانيدها – فهذا شيخ الطبري " أحمد ابن إبراهيم الدروقي " – أخو المحدث يعقوب – أورد روايتين عن شيخه " عبد الله بن إدريس " باسنادين مختلفين، أحدهما موثوق والأخر يعتريه بعض الضعف بسبب " ليث بن أبي سليم"

أما شيخ الطبري علي بن مسلم الطوسي فكلا أسناذيه موثوقين عن شيخه"حبان بن هلال" وكذا روايتي أحمد منصور الرمادي عن المحدث ابن معين بإسناد واحد، وأن كان في أحد رواته وهو " عبد الله بن مصعب الزبيري " مقال وتردد.

و قد صرح الطبري – أيضا – بصحة اسناد شيخه " عمارة الأسدي" أو "محمد بن عمارة" عن " عبيد الله بن موسى"، حين جعل احدى روايتيه حكما في خضم روايات أبي مخنف .

هذا ،إضافة إلى ثلاث روايات للطبري عن شيخه أبي كريب بإسناديه عن " يحي بن أدم و" عبد الله بن إدريس "، وأن كان في أحدهما " ليث بن أبي سليم"

واخيرا، هناك روايتان لشيخ الطبري "موسى بن عبد الرحمن المسروقي" وبإسنادين متقاربين من حيث السلامة من الضعف.

وإلى جانب هذه المصادر نجد نوعا آخر أخذ منه الطبري القليل (روايتين من كل مصدر)، وهو ما يمكننا أن نصطلح عليه أنه " مصدر أخباري" لكثرة الثغرات الحديثية في أسانيدها، فمنها ما رواه عن شيخه "عيسى بن عبد الرحمن المروزي "بإسنادين ضعيفين، وكذلك حال إسنادي شيخه " محمد بن عباد بن موسى " أما

روايتا الإخباري "زياد بن عبد الله البكائي" فلم ينسبها الطبري إلى أحد شيوخه، ولعله أخذهما مباشرة من كتاب للبكائي الذي أورد الخبرين عن شيخيه " عوانة وإبن اسحاق " دون أن يواصل رواة بقية طبقات السند.

و تبقى في الأخير بعض المصادر التي لم يعرج عليها الطبري إلا مرة واحدة في أخبار الفتنة الكبرى، إذ اكتفى بأن أخذ من كل منها خبرا واحدا، فبعض هذه المصادر حديثي وبعضها إخباري وعددها أربعة عشر مصدرا (أي أربع عشرة رواية) وأولها ما يرويه عن شيخه أحمد بن حكيم بسنده إلى إبن اسحاق ثم ما يرويه بصيغة المجهول عن زكرياء بن عدي وكذا عن الحسن بن موسى الأشيب، ثم عن شيخه محمد بن موسى الحرشي كل ذلك حول مقتل عثمان، أما حول بيعة علي فيروي الطبري عن شيخه "الزبير بن بكار" بسند زبيري وايضا محمد بن سنان القزاز، وحول خروج أصحاب الجمل يروي عن شيخه إسماعيل بن موسى الفزاري كما يروي معركة الجمل عن شيخه " عبد الأعلى بن واصل ".

ويمكننا القول أن أسانيد شيوخه هؤلاء ورواياتهم يغلب عليها طابع الإخباريين لكنه روى معركة الجمل ايضا عن شيوخ أخرين بأسانيد حديثية، وهم عمرو بن علي واسحاق بن الشهيد وزياد بن ايوب والعباس بن محمد. وفيما يخص معركة صفين وما بعدها من الأحداث، فلم نجد للطبري مصدرا استقى منه خبرا واحدا، إلا ما رواه عن شيخه " احمد بن محمد " بسنده الحديثي، (عن الأعمش عن أبي عبد الرحمن السلمي )، وكذا ما رواه عن شيخه "علي بن الحسن الأزدي" بسنده الأخباري [ .. عن الدهني عن أبي الطفيل ].

## 2-2-3- ملامح منهجية الطبري إزاء هذه المصادر :

إننا باستعراضنا لكافة مصادر الطبري – غير تلك الأربعة المعتمدة –، نخلص إلى انه عمد إلى استقاء الأخبار من رواة اشتغلوا بجمع الروايات التاريخية، مع كثرة تساهلهم في الأسانيد، وهم الذين عرفوا بـــ (الإخباريين). وبموازاة ذلك، اعتمد أيضا على روايات( المحدثين)، وهم من هم في ضبط المتون وتحري الأسانيد ونقد الرواة .

و كان بإمكان الطبري أن يستغني عن أخبار أولئك المتساهلين، ويكتفي بما صح من روايات المحدثين عن الفتنة – مهما كانت قليلة – بدعوى التزام منهج المحدثين المتشدد في حرصهم على تنقية الأحاديث النبوية مما قد يشوبها من أوهام الرواة وأهوائهم، لكنه أثر منهجا آخر يبقي به على أكبر قدر من الأخبار، وفي الوقت نفسه يتجنب ما أمكن من أخطاء ناقليها، وتدخلاتهم فيها، ذلك المنهج هو أن يستعبد – بطبيعة الحال – كل خبر اتضح زيفه للعيان جليا، أما الخبر الذي لم يكن بذلك القدر من الوضوح، فيكفي أن يوضع إلى جانب الروايات في الموضوع ذاته، وتبدأ المقارنة بين المتون، فإن وجد تعارض بين هذا الخبر وغيره في بعض التفاصيل أو كلها، ينظر إلى الإسناد وحال رواته فما كان أقرب إلى الصحة والوثاقة والاتصال من الأخر، كان – بالضرورة – أولى بالترجيح وحتى ولو لم نجد من المحدثين من أشار إلى تلك التفاصيل فالنظر في الأسانيد باق ولو كانت ضعيفة، وذلك لتفضيل بعضها على بعض ومن ثم التوصل إلى ترجيح بعض التفاصيل من باب أن هناك بعض الروايات الضعيفة هي (أصح ما في الباب )، وهذا المنهج – أن لم يكن حديثيا صارما – إلا أنه ليس غريبا في عرف المحدثين فهذا أبو داوود يقول عن سننه : "فإذا لم يكن المسند غير المراسيل، فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة ... وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو

صالح، وبعضها أصح من بعض "[1]. فلا غرو أن يكون الطبري ممن يحتج بالمرسل — مثلا — فيما لم يعارضه خبر متصل الإسناد فقد قال: " أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل و لم يأت منهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين"[2].

هذا، ويوجد في أسانيد الطبري أيضا عدد كبير من الرواة، اختلف نقاد الرجال في قبول أحاديثهم بين موثق ومضعف، فهؤلاء ودائما أن لم تعارض أخبارهم الروايات الصحيحة يمكن التغاضي عما قيل فيهم من تضعيف اكتفاء بمن وثقهم، وهو منهج سلكه بعض المحدثين، خاصة في باب الفضائل والترغيب — أي خارج مجال العقيدة والأحكام — فالإمام المنذري في مقدمة كتابه (الترغيب والترهيب) نجده يقرر هذا الأمر بقوله: "إذا كان رواة الحديث ثقاة، وفيهم من اختلف فيه [فـــــ] إسناده حسن أو مستقيم أو لا بأس به، ونحو ذلك لما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد"[3]. والمنذري قد طبق ذلك على رواته في أخر كتابه، فقد قال عن الإخباري ابن إسحاق — مثلا — " .... وبالجملة، فهو ممن أختلف فيه، وهو حسن الحديث"[4]. ولذلك دافع الطبري عن الرواي عكرمة — مولى ابن عباس — قائلا : " لم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار، وأنه كان عالما بمولاه، وفي تقريظه جلة أصحاب ابن عباس إياه بشهادة تثبت عدالة الإنسان ويستحق جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط

---

1ابن الصلاح: مقدمة ..... ص 22-23.

2خلدون الأحدب: أسباب اختلاف المحدثين 1 ص 256.

3المنذري: الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تخريج وتعليق مصطفى محمد عمارة ج1، ص 38 مطبعة البابي الحبي ط 2، القاهرة، 1954.

4المصدر نفسه، ج 4، ص 577.

العدالة بالظن، أو بقول فلان لمولاه : لا تكذب علي وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب"[1]، وكان الطبري قد وضح هذه القاعدة قائلا : "لو كان كل من أدعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى عليه فسقطت عدالته وبطلت شهادته، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأن ما منهم إلا وقد نسبهم قوم إلى ما يرغب به عنهم"[2]

و أما في حالة ما إذا وجدنا في أسانيد الطبري راو لم يوثقه أحد، كأن يكون مجهولا أو ضعيفا باتفاق النقاد ثم وجدنا أن الأخبار التي شارك في نقلها قد أفردت ببعض التفاصيل التي لا نجد في غيرها ما يؤيدها ولا ما يعارضها، فمثل هذا النوع – الذي يفترض منا التوقف فيه فلا نصدقه ولا نكذبه – يمكن أن يحوز منا على أدنى درجات القبول من باب أن (تاريخ الطبري) قد وقع موقعا حسنا عند أهل الحديث وجمهور المسلمين، دون سائر كتب التواريخ، كما أن مصطلح (المقبول) عند المحدثين أعم من الصحيح والحسن، إذ هو ما تلقاه العلماء بالقبول، وأن لم يكن له إسناد صحيح، أو هو ما اشتهر عند أئمة الحديث من غير نكير منهم[3].

---

1ابن حجر: هدي الساري (مقدمة فتح الباري )، ص 429، 428.

2المصدر نفسه، ص 427.

3خلدون الأحدب: اسباب إختلاف المحدثين 2، ص 595 – 600.

### 3- خلاصة المنهج السني للطبري :

و هكذا تكون الخطوات التي يلتزمها أهل السنة — ومنهم الطبري — إزاء أخبار الفتنة، كالتالي:

أ-استبعاد الأخبار التي تبين زيفها، كأن عارضت متواترا أو صحيحا أو ناقضت المعقول، وفي ذلك يقول ابن تيمية : "(فصل) في الطرق التي يعلم بها كذب المنقول، منها أن يروي خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة ... ومن الطرق ... أن ينفرد الواحد والاثنان بما يعلم أنه لو كان واقعا لتوفرت الهمم والدواعي على نقله ... (و) نحن نذكر هنا طريقا أخر فنقول : نقدر أن الأخبار المتنازع فيها لم توجد أو لم يعلم أيها الصحيح، ونترك الاستدلال بها في الطرفين، ونرجع إلى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر، وما يعلم من المعقول والعادات وما دلت عليه النصوص المتفق عليها"[1].

**ب**-استصحاب حسن الظن في الصحابة رضوان الله عليهم، إزاء ما ثبت من أخبار التشاجر والتقاتل بينهم، وهذا الإمام الطبري نفسه يقول :" ... وغير جائز حمل ما حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه وما في الصحة مخرج"[2] وقال ابن تيمية : "إن ما ينقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان : أحدهما، ما هو كذب، أما كذب كله، وأما محرف، قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن ... النوع الثاني : ما هو صدق، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن

---

1ابن تيمية: منهاج السنة، 4 ص 117-120.

2الطبري: تهذيب الآثار (مسند علي) ص 272.

تكون ذنوبا وتجعلها من موارد الاجتهاد ... وما قدر من هذه الأمور ذنبا محققا فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة ..."[1].

جـــ- استصحاب منهج الجرح والتعديل – وهو منهج المحدثين في تقييم الرواة – للترجيح بين ما تعارض من الروايات، ولمعرفة مصدر التحريف في الخبر، أن كان هناك تحريف. وقد صرح بذلك الطبري في بداية تاريخه إذ قال :" فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا وإنما أتي من بعض ناقليه إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا"[2].

وكأن الطبري يطالبنا بتطبيق الجرح والتعديل على أسانيد الروايات التي وضعها بين أيدينا وكأنه – أيضا – يقول لنا ما قاله ابن العربي :" ... أنكم لا تقبلوا على أنفسكم في دينار بل في درهم إلا عدلا بريئا من التهم سليما من الشهوات، فكيف تقبلون في أحوال السلف وما جرى بين الأوائل ممن ليس له مرتبة في الدين فكيف في العدالة"[3].

د-استصحاب ما صح من روايات المحدثين للخوض في روايات الإخباريين على بينة من الأمر، ومقارنتها بها لمعرفة الزيادة والنقصان فيها، فابن تيمية – حين ذكر النوع الأول من أخبار الفتنة [و هو الكذب ] صنفه إلى صنفين :

---

1ابن تيمية: منهاج السنة، 3ص 19 .

2الطبري، تاريخ، مج: 1ص7.

3ابن العربي: العواصم من القواصم، ص 268.

### 3- خلاصة المنهج السني للطبري :

و هكذا تكون الخطوات التي يلتزمها أهل السنة – ومنهم الطبري – إزاء أخبار الفتنة، كالتالي:

أ-استبعاد الأخبار التي تبين زيفها، كأن عارضت متواترا أو صحيحا أو ناقضت المعقول، وفي ذلك يقول ابن تيمية : "(فصل) في الطرق التي يعلم بها كذب المنقول، منها أن يروي خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة ... ومن الطرق ... أن ينفرد الواحد والاثنان بما يعلم أنه لو كان واقعا لتوفرت الهمم والدواعي على نقله ... (و) نحن نذكر هنا طريقا أخر فنقول : نقدر أن الأخبار المتنازع فيها لم توجد أو لم يعلم أيها الصحيح، ونترك الاستدلال بها في الطرفين، ونرجع إلى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر، وما يعلم من المعقول والعادات وما دلت عليه النصوص المتفق عليها"[1].

ب-استصحاب حسن الظن في الصحابة رضوان الله عليهم، إزاء ما ثبت من أخبار التشاجر والتقاتل بينهم، وهذا الإمام الطبري نفسه يقول :" ... وغير جائز حمل ما حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه وما في الصحة مخرج"[2] وقال ابن تيمية : "إن ما ينقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان : أحدهما، ما هو كذب، أما كذب كله، وأما محرف، قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن ... النوع الثاني : ما هو صدق، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن

1ابن تيمية: منهاج السنة، 4 ص 117-120.

2الطبري: تهذيب الآثار (مسند علي) ص 272.

تكون ذنوبا وتجعلها من موارد الاجتهاد ... وما قدر من هذه الأمور ذنبا محققا فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة ..."[1].

جـ- استصحاب منهج الجرح والتعديل – وهو منهج المحدثين في تقييم الرواة – للترجيح بين ما تعارض من الروايات، ولمعرفة مصدر التحريف في الخبر، أن كان هناك تحريف. وقد صرح بذلك الطبري في بداية تاريخه إذ قال :" فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا وإنما أتي من بعض ناقليه إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا"[2].

وكأن الطبري يطالبنا بتطبيق الجرح والتعديل على أسانيد الروايات التي وضعها بين أيدينا وكأنه – أيضا – يقول لنا ما قاله ابن العربي :" ... أنكم لا تقبلوا على أنفسكم في دينار بل في درهم إلا عدلا بريئا من التهم سليما من الشهوات، فكيف تقبلون في أحوال السلف وما جرى بين الأوائل ممن ليس له مرتبة في الدين فكيف في العدالة"[3].

د-استصحاب ما صح من روايات المحدثين للخوض في روايات الإخباريين على بينة من الأمر، ومقارنتها بها لمعرفة الزيادة والنقصان فيها، فابن تيمية – حين ذكر النوع الأول من أخبار الفتنة [و هو الكذب ] صنفه إلى صنفين :

---

1ابن تيمية: منهاج السنة، 3ص 19 .

2الطبري، تاريخ، مج: 1ص7.

3ابن العربي: العواصم من القواصم، ص 268.